

السبيعي يطالب وزير التربية بمواجهة استجوابه الذي سيقدمه الأسبوع الجاري



الحمدي السبيعي

وصف النائب الحمدي السبيعي إعلان وزارة التربية الجديد عن تخصيص درجات وظيفية للكوتبيين ثم أبناء الكويتيات والخليجيين بـ "الكذب"، مؤكداً أنه جاء ررضوخاً للاستجواب الذي لوح بتقديمه إلى وزير التربية سعود الحربي.

وقال السبيعي في تصريح إلى الصحافيين: إن وزارة التربية أصدرت إعلاناً بقبول أبناء الكويتيات وكانهم لم يستيقظوا إلا أمس بالليل وهو يوم إجازة، ثم صدر اليوم إعلان من الوزارة عن درجات وظيفية للكوتبيين ثم لأبناء الكويتيات، فالخليجيين.

وأضاف: إن وزارة التربية خائفة وحيثية من استجواب وزيرها ورضخت أو أنها تكذب على الناس وهذا إعلان صوري ولا خيار ثالث. وأوضح أنه قبل أربعة أيام صدر إعلان من الوزارة يدعو من سجل في شهر فبراير الماضي إلى مراجعتها ولم يحدثوا العدد المطلوب، فما الذي حصل واستجد الآن؟

وقال السبيعي: نحن نعرف الحوار الذي دار بين وكلاء "مبنى حالك ونزل الإعلان وخلصنا ظروف الاستجواب وبعدين نسقط المتقدمين

للوطفية "كي يتعاقدا مع وافدين من الخارج، مؤكداً أن وزارة التربية تتلاعب بمصير الناس، ووزيرها لا يستحق اصعد المنصة وأجب على أسئلتهم أمام الشعب الكويتي ليعرف من الذي كان يراوغ، وهذا الإعلان الجديد غير صادق ولن يتم توظيف أبناء الكويتيات. وأكد أن الوزير الحربي رفض إصدار قرار يمنع الاستعانة بالوافدين للعام الدراسي 2020/2021، لذلك الاستجواب "واصل واصلك والثلاء أو الأريعاء" ويتضمن

عسكر العنزي يقترح فصل اللجنة الطبية للعلاج بالخارج لمنتسبي «الحرس الوطني» عن نظيرتها لمنتسبي «الدفاع»



عسكر العنزي

أعلن النائب عسكر العنزي عن تقديمه اقتراحاً برغبة قال في مقدمته:

رغم كثرة طلبات منتسبي الحرس الوطني للعلاج بالخارج إلا أنه لا توجد إلا لجنة طبية واحدة لفحص تلك الحالات وتوجد تلك اللجنة بوزارة الدفاع، حيث لا يوجد في الحرس الوطني لجنة طبية مستقلة للنظر في معاملات منتسبها طالب العلاج في الخارج، وبالتالي ترسل الحرس الوطني الملفات الخاصة بهذا الشأن إلى اللجنة الطبية الخاصة بوزارة الدفاع، الأمر الذي يتسبب في كثير من الأحيان في تأخير إنجاز بعض المعاملات التي قد يحتاج أصحابها إلى السفر للعلاج في الخارج بالسرعة القصوى. ونظراً لكثرة معاملات العلاج بالخارج بوزارتي الداخلية

العلاج بالخارج وذلك للإسراع في إجراءات تدقيق الملفات، فضلاً عن مساعدة المرضى من منتسبي الحرس الوطني وهذا أقل ما تقدمه الدولة لرد الجميل لمنتسبي الحرس الوطني على الأعمال التي يقومون بها مضحين بازواجهم لحفظ الأمن والأمان وحماية تراب وحدود الوطن. ولأن فصل اللجنتين سيكون فيه تخفيف من الضغط على اللجنة الحالية بوزارة الدفاع، لذا فإنني أتقدم بالاقترح برغبة التالي:

فصل اللجنة الطبية للعلاج

بالخارج لمنتسبي الرئاسة العامة للحرس الوطني عن اللجنة الطبية للعلاج بالخارج لمنتسبي وزارة الدفاع، بحيث تكون لكل لجنة طبية مستقلة تفحص طلبات منتسبها الراغبين في العلاج بالخارج.

الدلال يسأل العقيل عن إجراءات «القوى العاملة» تجاه ملف النائب البنغالي



محمد الدلال

تقدم النائب محمد الدلال بسؤال برلماني إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل بشأن الإجراءات والخطوات التي قامت بها الوزارة وهيئة القوى العاملة تجاه المعلومات والبيانات والملفات الخاصة بقضية البنغالي تحديداً والشركات والأطراف والأشخاص المرتبطة بها.

واستفسر الدلال عن خطوات الوزارة وهيئة القوى العاملة في شأن تقييم أداء هيئة القوى العاملة اتجاه النظم والتشريعات الحالية والتي لم تعالج قيام جرائم قضية البنغالي، وهل يوجد توجه لتعديل أو التغيرات للحلولة دون تكرار مثل هذه الجرائم. كل طلب إفادته باجوبة عن الأسئلة التالية:

هل قامت الوزارة بالتحقيق القانوني في شأن قيام قضية البنغالي وهل التحقيق القانوني والإداري مثل الأطراف المعنية بالوزارة وقطاعاتها المختلفة التي أتاحت قيام مثل قضية البنغالي، مع تزويدي بنتائج

التحقيق أن وجدت. - هل هناك أطراف عاملة في الوزارة وهيئة القوى العاملة تم أحلتهم للنيابة والقضاء بسبب قضية النائب البنغالي أو القضايا المشابهة في شأن التجاوزات المخالفة لقوانين العمل أو الاتجار بالبشر - هل تسلمت الوزارة وهيئة القوى العاملة أية شكاوي أو اعتراضات من منظمات دولية أو

منظمات حقوق الإنسان في شأن جرائم الاتجار بالبشر والاتجار الناتجة عن جائحة كوفيد 19 على سوق العمل، يعالج أوضاع العمالة في القطاع الخاص، ولا يشمل جميع موظفي الدولة، مؤكداً أن المشروع كان فرصة لتعديل التركيبة السكانية ودعم العمالة الوطنية.

وأوضح حماد في تصريح بمجلس الأمة أمس أن المشروع يعالج أوضاع العاملين في القطاع

الجوية يسأل عن إنشاء مشروع المدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد السكنية

الصحة للبدء في إنشاء وتجهيز مشروع المدينة الطبية في مدينة صباح الأحمد السكنية؟ 2- الموعد المحدد لتنفيذ هذا المشروع وبيان المرحل حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ 3- الطاقة الاستيعابية المقدره لهذا المشروع؟

معاناتهم من البعد عن المستشفيات والإزدحام الذي يشهده مستشفى العبدان الذي يخدم محافظتي الأحمدى ومبارك الكبير وكذلك قلة التخصصات والمراكز الطبية. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما هي الإجراءات التي اتخذتها وزارة

في مدينة صباح الأحمد السكنية وتكليف وزارة الصحة لتجهيزها لتقديم الرعاية الصحية لسكان المدينة والمناطق الجنوبية لتعطي دافعا إيجابيا لخدمة أهالي المناطق الجنوبية حيث أن أهالي المدن الجنوبية بامس الحاجة لثل هذه الخدمات المستحقة لهم بسبب

أعلن النائب الدكتور محمد الحريفة عن تقديمه سؤالاً إلى وزير الصحة الدكتور الشيخ باسل الصباح. وجاء في نص السؤال: صدر قرار من مجلس الوزراء للبدء بإجراءات تجهيز وإنشاء المدينة الطبية

السويط يتقدم باقتراح بقانون لإنشاء الهيئة الوطنية للمكاتب ومراكز المعلومات

وأعمال وأدوار دون إخلال بهذا القانون ومواده من خلال اللوائح المنظمة لهذا القانون.

17- مصادر المعلومات وقواعد

البيانات والتقنيات والكتب والمراجع والدوريات وبرامج المكتبات الآليات والوسائط والمعدات والآلات والميزانيات والدعم الفني وكل جوانب تشغيل المكتبات والخدمات والفعاليات التي تقدمها تكون في جميع المكتبات في محافظات البلاد وبشكل عادل.

18- لا يجوز الاستعانة بخبرات

عضو هيئة تدريسي إلا وفق إعلان ينشر بالجريدة الرسمية ويتقدم لهذا الإعلان كل من يرغب من الأكاديميين، وعلى الهيئة الوطنية لعلوم المكتبات ومراكز المعلومات وضع معيار مفاضلة للمقدمين على أساس الجهد والعبارة والقرعة بحضور جميع المتقدمين وذلك من أجل تمكين الجميع واستثمار طاقاتهم، ويمنع تعيين عضو هيئة التدريس في وظائف الهيئة أو لجان الهيئة الدائمة حتى يتفرغ للإنتاج العلمي والتدريب بالمؤسسات التعليمية.

19- المكتبات ومراكز المعلومات

تبنى بطراز هندسي عصري يعكس قيمة هذه المنشآت وتكون للمكتبات مناطق خضراء ومساحات مائية ومسارح وقاعات بحث وغرف للطلبة والذاكرة والورش والمنتديات العلمية والثقافية ودور سينما وفصول للتعليم والتدريب وقاعات للاجتماع ومناطق جلوس متنوعة ومحلات تجارية استثمارية تعود أموالها لصندوق الهيئة ويتم إعلان مراكز المعلومات تخصص أعمالها بإدارة الشأن والمعمل بها بأجهزة الدولة مما يعود عليها بالفعم ويمكنها من الاستمرار في تألقها في خدمة المجتمع.

20- يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

21- على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

و جاء في المذكرة الإيضاحية انه لما كان العلم هو أساس تقدم المجتمعات ، ووعي الأفراد، نص الاقتراح بقانون على إنشاء هيئة مستقلة للمكتبات ومراكز المعلومات تخصص أعمالها بإدارة وتنظيم عمل المكتبات العامة بحافظات دولة الكويت، وبناء منشآتها وتنميتها وتجهيزها وتأمينها وفق أحدث المعايير العالمية وإنشائها العلمية والرقابة على أدائها وأعمالها وما يتعلق بشؤون مهنتها وخدماتها والأدوار التي تلعبها بالمجتمع والسعي نحو تجويد دور هذه المؤسسات من أجل خدمة أفراد المجتمع ومؤسساته، وتطوير الخدمات المقدمة في هذا المجال، وذلك بتوفير البحث العلمي والباحثين في هذا الجانب المتعلق بعلوم المكتبات والمعلومات.

كما تختص الهيئة بتوصيف العاملين في مجال المعلومات ومراكز المعلومات ومتابعة تطويرهم وتأهيلهم المهني، وقد راعى هذا الاقتراح بقانون أهمية دور العاملين في هذا المجال فنص على وجوب تقديرهم وتشجيعهم على تليل أعلى درجات العلم، وحظر كل ما قد يسهم في تخييب همهم وعزائهم، والحرس على اكتفائهم المالي من خلال منحهم رواتب مجزية، وعناية الاقتراح بقانون هذه بالعاملين في هذا المجال، والباحثين فيه أيضاً جاءت من كونهم قادة المعرفة المهنية وإدارة للميزانيات والدعم المالي. وإدارة للمكتبات الإلكترونية والرقمية وإدارة لشؤون العاملين في مهنة علوم المكتبات والمعلومات وإدارة للمبادرات والتطوير المهني وإدارة للمؤتمرات والنشر العلمي وإدارة للفعاليات والأنشطة المهنية ويجوز إضافة الإدارات والأقسام حسب ما يستجد من مهام



ثامر السويط

مكوناته وتسمى للحصول على كل مصادر المعلومات ووسائلها وفق آخر التطورات العلمية والتعليمية وتوفر من الإنتاج الفكري ما يمكنها من إثراء المعرفة والعلم والثقافة بما يتوافق مع قوانين الدولة وحاجة المجتمع ومؤسساته.

13- يجيز هذا القانون لكل العاملين في مجال المكتبات والمعلومات استثنائهم من كل القوانين التي تمنع استكمال دراساتهم ومواصلة تعليمهم العالي ويحق لهم إستكمال التعليم في أي مؤسسة أكاديمية وتعليمية محلية أو

خارجية.

14- تعقد الهيئة المؤتمرات العلمية وتشارك في رعايتها وتحمل نفقات إقامتها ويكون المؤتمر العلمي لهذه المهنة مرة واحدة كل أربع سنوات بشرطه أن تكون أبحاث المؤتمر ومشاركاته تنهي تحدياً مجتمعياً وتعالج مشكلة تواجه مؤسسات المجتمع وتكون صفة المؤتمر دولياً على نطاق المهنة بصاحبها معرض للتكنولوجيا والتقنيات في مجال المكتبات ومؤسسات المعلومات والكتب المهنية والعلمية ودور النشر العلمية والعالمية وأن تتعلق وقائع المؤتمر في تطوير هذا العلم والمجال والخدمات التي يقدمها للمجتمع وذلك من أجل توفير البحث العلمي والعلماء والعلم في هذا الجانب المتعلق في علوم المكتبات والمعلومات.

15- يحق لكل العاملين والمختصين والمشتغلين والطلبة والمؤسسات العلمية والأكاديمية والمجتمعية الأهلية والحكومية والأقسام العلمية والاتحادات والجمعيات المهنية في مجال علوم المكتبات والمعلومات من الاستفادة من فعاليات ومنتديات وأنشطة المؤتمرات العلمية والشاركة بها سواء كان ذلك داخل البلاد أو خارجها، على أن تسود أجواء هذه الفعاليات الطابع العلمي والأكاديمي والمهني وأن يمثل المشاركين صورة تعكس مكارم أخلاق المجتمعات الكويتية وتقفير أي من السلوكيات التي يعاقب عليها القانون أو تخالف مهنة وأخلاقيات علوم المكتبات والمعلومات وتكون الاستفادة من ذلك دون مخالفة لأي من نصوص هذا القانون، ولا يحق لأي فرد مشمول بهذا القانون أن يستمر بالعمل في أية جمعية أو اتحاد علمي المهني في مجال المكتبات والمعلومات سواء أكان عالمياً أم إقليمياً يخالف أو يمارس أفراده أي من السلوكيات أو المخالفات التي تتعارض مع أخلاقيات المهنة والإعلانات العالمية الخاصة بها في مهنة علوم المكتبات والمعلومات.

16- تنشأ بالهيكل التنظيمي للهيئة العامة للمكتبات ومراكز المعلومات إدارة لشؤون المكتبات العامة وإدارة لشؤون المكتبات المدرسية وإدارة لشؤون مراكز المعلومات وإدارة للبحوث والدراسات المهنية وإدارة للميزانيات والدعم المالي. وإدارة للمكتبات الإلكترونية والرقمية وإدارة لشؤون العاملين في مهنة علوم المكتبات والمعلومات وإدارة للمبادرات والتطوير المهني وإدارة للمؤتمرات والنشر العلمي وإدارة للفعاليات والأنشطة المهنية ويجوز إضافة الإدارات والأقسام حسب ما يستجد من مهام

ومراقبها وتمكين مجتمعها المهني وتفعيل دورهم المهني والعمل على تعليم وتدريب العاملين في مجتمع المهنة ودعم المبادرات المهنية والعلمية ورعايتها والإشراف على كل شؤون مجتمعها الوظيفي.

7- يحظر القانون أي استغلال شخصي لهذه المهنة وممارستها، ولا يجوز ارتكاب أي سلوك يخالف أخلاقيات هذه المهنة سواء كان ذلك في صور إضفاء معنويات المبدعين والباحثين والمبارزين العاملين والمختصين في مهنة المكتبات والمعلومات أو تخييب المجتهدين، والذي قد يسهم بالتأثير على مهنتهم أو التأثير على إنتاج البحث العلمي، كما لا يجوز التأثير على سمعة العاملين بها الذين يجب أن يسود مجتمعها الوظيفي التعاون والمشاركة بالنجاح والتكامل المهني وتضافر الجهود وتحقيق الأهداف تطوير وتنمية وازدهار مهنة علوم المكتبات والمعلومات.

وتباشر الهيئة حقها القانوني في منع حدوث أو ارتكاب هذه السلوكيات في مجتمع المهنة والتخصص العلمي ومنع مثل هذه الأعمال من تغلغها في البيئات المجتمعية والمجتمعات المهنية لعلوم المكتبات والمعلومات من خلال اللوائح المنظمة لذلك، للوصول إلى ضمان تحقيق الرضا الوظيفي للمهنة.

8- تكون وراتب العاملين في مهنة علوم المكتبات والمعلومات موازية لراتب المعلمين بوزارة التربية، كونهم يعملون المجتمع ويسعون نحو بناء معارفهم وإثراء معلوماتهم وخدمتهم في مجال العلم والمعرفة والثقافة وهم في طبيعة عملهم يعملون المجتمع القراءة والمواطنة الرقمية والثقافة المعلوماتية وإدارة المعرفة وتشاركتها ومهارات البحث عن المعلومات وغيرها من مهام يقدمونها في جوانب العلم والبحث العلمي والمعرفة البشرية.

9- تعامل المكتبات معاملته المستشفيات فهي لا يتم إغلاقها أو تعطيلها لما تقدم من دور في صيانة العقل وبناء الإنسان وخدمة المجتمع وتكون أعمال هذه المكتبات خاصة بالعلم والثقافة ولا تستخدم بأي غرض أو نشاط غير العلم والمعرفة والثقافة والتنمية البشرية والبحث العلمي وطلب العلم النافع وتكون كل نشاطات وفعاليات المكتبات بما يتوافق مع السياسات والخطط التي ترسمها الدولة.

10- يعين مجلس إدارة الهيئة برسوم وتعامل الهيئة معاملة ديوان الحاسبة والجهات الرقابية الأخرى التي ينظر بتعيين مجلس إدارتها ومراقبتها ويسدرس مجلس الأمة تقاريرها ميزانياتها ويكون مجلس الإدارة مكون من المختصين بهذه المهنة من الحاصلين على مؤهل جامعي في علوم المكتبات والمعلومات وأن يكون فترة قرار تعيين مجلس الإدارة مدة لا تزيد على أربع سنوات غير قابلة للتجديد ولا يحق لمن عمل في مهنة الإدارة أن يعاد تعيينه أو ترشيحه مرة أخرى.

ويكون التوظيف في هذه الهيئة وفق إعلان ينشر في الجريدة الرسمية متضمناً معايير علمية ومهنية بالنسبة للتخصصات المتعلقة في علوم المكتبات والمعلومات.

11- ترسل جميع الجامعات المحلية الحكومية والخاصة تقريراً سنوياً حول أداء المكتبات بالمجتمع ومدى جودة خدمتها وطرق تطويرها وآخر المستجدات العلمية في مجال مهنة المكتبات وعلومها ويتم تضمين تلك التقارير بالتقرير العام لهيئة المكتبات المرسل لمجلس الأمة وفقاً للميزانيات والحساب الختامي لهيئة الوطنية للمكتبات ومراكز المعلومات.

12- تقدم المكتبات ومراكز المعلومات خدماتها لكل مؤسسات المجتمع وكل

حماد: عدم الموافقة على «معالجة آثار كورونا» ظلم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة



سعدون حماد

الخاص من العمالة الوطنية وعددهم 71 ألف و800 موظف كويتي، وكذلك العاملين الأجانب. واعتبر أن المشروع كان فرصة للتخلص من مليون و650 ألف عامل أجنبي في القطاع الخاص من خلال تخفيض الرواتب أو إنهاء العقود. وبين أن المادة الثامنة من المشروع تصب في صالح العمالة الوطنية بنصها على "زيادة الدعم المقرر على العمالة الوطنية وفق القانون رقم 19/2000 المعدل بقانون رقم

2003/32 نتيجة تطبيق احكام المادة السابقة بمقدار الفرق بين الاجر الفعلي المستحق عند تطبيق هذا القانون والاجر بعد تخفيضه». وأضاف أنه وفقاً لنص هذه المادة فإن المواطن الذي يحصل على راتب 2000 دينار في القطاع الخاص وتم تخفيضه ألف دينار فإن الدولة تدفع الفرق مشيراً إلى أن "هذا القانون مؤقت وليس دائماً وتنتهي مدة العمل به بمجرد الاعلان عن انتهاء جائحة كورونا".

رياض عواد قال النائب سعدون حماد إن مشروع قانون معالجة الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد 19 على سوق العمل، يعالج أوضاع العمالة في القطاع الخاص، ولا يشمل جميع موظفي الدولة، مؤكداً أن المشروع كان فرصة لتعديل التركيبة السكانية ودعم العمالة الوطنية.

وأوضح حماد في تصريح بمجلس الأمة أمس أن المشروع يعالج أوضاع العاملين في القطاع

منظمات حقوق الإنسان في شأن جرائم الاتجار بالبشر والاتجار الناتجة عن جائحة كوفيد 19 على سوق العمل، يعالج أوضاع العمالة في القطاع الخاص، ولا يشمل جميع موظفي الدولة، مؤكداً أن المشروع كان فرصة لتعديل التركيبة السكانية ودعم العمالة الوطنية.

وأوضح حماد في تصريح بمجلس الأمة أمس أن المشروع يعالج أوضاع العاملين في القطاع